

## الاقتصاد المصري قد ينهار قريباً



كشف مصدر مصرفي كبير في مصر أن خزانة الدولة تعاني من أكبر أزمة سيولة في تاريخها، وأن الحكومة اضطرت للاقتراض من البنوك المحلية أواخر الشهر الماضي من أجل دفع رواتب الموظفين، لكنّ الأهم من ذلك أن عملية الاقتراض الحكومية لو تكررت فإن القطاع المصرفي سيتعرض للانهار خلال فترة وجيزة.

وأوضح المصدر الذي يشغل منصباً كبيراً في أحد أكبر وأهم المصارف المصرية أن البنوك إذا اضطرت لتمويل الحكومة مجدداً، لمرة واحدة فقط، فإنها سوف لن تكون قادرة على الوفاء بأموال المودعين في البنوك المصرية، ولن تتمكن من الوفاء بطلبات السحوبات المعتادة التي يطلبها العملاء من بنوكهم، ما يعني أن القطاع المصرفي في مصر سيكون معرضاً للانهار خلال شهر واحد أو اثنين على الأكثر في حال تكرر السحب الحكومي من أموال البنوك.

وكانت الحكومة قد بدأت في تنفيذ خطة اقتراض 200 مليار جنيه من البنوك المحلية لسداد عجز الموازن وهو ما اعتبره الإقتصاديون بأنه فشل في إدارة الدولة بشكل مبدئي، خاصة وأن الحكومة قد أعلنت فور توليها أنها ستعتمد على موارد الدولة ولن تلجأ للإقتراض.

وتقول مصادر ان الحكومة برئاسة حازم الببلاوي اضطرت لاقتراض 81 مليار جنيه (١١.٢ مليار دولار) الشهر الماضي حتى تتمكن من الوفاء بالتزاماتها الدورية، ومن بينها رواتب الموظفين، وذلك في الوقت الذي تعاني فيه خزينة الدولة من أزمة مالية حادة وغير مسبوقه، فضلاً عن انخفاض كبير في احتياطات النقد الأجنبي المتوفر في البنك المركزي المصري.

ومع تعليق مؤسسات التمويل الدولية للقروض التي كانت تعتمد تقديمها لمصر بسبب عدم الاعتراف الدولي بنتائج الانقلاب العسكري وجد قادة الانقلاب وقادة الحكومة التي عينها الضابط عبدالفتاح السيسي أنفسهم أمام أزمة اقتصادية طاحنة وسط مقاطعة دولية وهو ما دعاهم للإعتماد على القروض المحلية بشكل أساسي وملفت للإنتباه.

ومع استمرار أزمة العملات الأجنبية اقترضت حكومة الانقلاب خلال الأيام القليلة الماضية نحو 549 مليون يورو من بنوك محلية ومؤسسات مالية أجنبية لمقابلة استحقاقات حل أجلها، حيث طرح البنك المركزي عطاء نيابة عن وزارة المالية لأجل عام يستحق في 26 أغسطس 2014.

وحول الـ 12 مليار دولار التي تكفلت دول الخليج بدفعها لمصر دعماً لاقتصادها يشرح الخبير والمحلل الاقتصادي أنها "لا يمكن أن تحمي الاقتصاد"، مشيراً إلى أن الحكومة اضطرت لاقتراض 81 مليار جنيه، ما يعني أن المليارات الاثنا عشر يمكن أن تسد حاجات البلاد لأيام معدودة فقط.

وبحسب الخبير الذي طلب عدم نشر اسمه، فإنه على الرغم من أن مبلغ الـ 12 ملياراً ليس كبيراً بالنسبة لحجم الاقتصاد المصري إلا أن دول الخليج لم تدفعه بالكامل أيضاً حتى الآن، كما أن جزء من هذا المبلغ قامت الكويت بتسديده لمصر على شكل مساعدات نפט، أي أنه لم يكن سيولة نقدية.

كما يلفت الخبير الاقتصادي إلى أن تكلفة انتشار الجيش المصري في الشوارع منذ 25 يونيو الماضي وحتى الآن، مع الاضطرابات التي عمت البلاد منذ ذلك التاريخ، إضافة إلى عملية فض الاعتصامات، ربما تزيد تكلفتها عن 12 مليار دولار بكثير، ما يعني أن ما دفعته دول الخليج لمصر لا يغطي في أحسن أحواله تكلفة انتشار الجيش في الشارع، فضلاً عن الخسائر الاقتصادية الأخرى.

ورغم الدعم الخليجي للضباط المصريين الذين يحكمون الدولة الآن، والذي وعدت به السعودية والإمارات والكويت، بالإضافة إلى الأردن، إلا أن جميع المؤشرات تشير إلى أنه مع معدلا الانفاق والاقتراض الحالي فإن الاقتصاد المصري مُهدد بشكل حقيقي، خاصة مع عدم رغبة المؤسسات الدولية في مساندة الاقتصاد الذي يستهلك العسكر من احتياطه من النقد الاجنبي بمعدلات لا تتحملها مصر.